

## ما لم يسم فاعله في العربية

### جمعاً ودراسة

دكتور / عمر بن علي المقوشي

أستاذ اللغة والنحو المشارك - قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

#### التلخيص:

هذا بحث في اللغة يتناول ظاهرة البناء للمجهول في اللغة العربية، وقد جعل في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، أما المبحث الأول فتناول مسائل عامة للمبني للمجهول، أحدها ما للفعل من أهمية في اللغة، فمنه تُشتق الأفعال والأسماء حتى تتسع اللغة للتعبير عن المعاني، وكذلك كان للمبني للمجهول أهمية في التعبير عما في نفس المتكلم، وهو ظاهرة لغوية خاصة باللغات السامية، لكنه اختفى، ولم يبق له أثر إلا في العربية، ودرسه لغويو العربية دون أن يتفقوا على مصطلحه، واختلفوا في كونه بناء أصيلاً أو مغيراً عن المبني للمعلوم، وقد ميل إلى أنه مغير عن المبني للفاعل، وأن حذف فاعله كان لأسباب، منها: الجهل به، والعلم به، وتثريبه، وعدم الحاجة إليه، وإذا حذفوا الفعل ترتب على الفعل تغييرات، فالماضي السالم يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ومن العرب من يُسكن عينه تخفيفاً، وفي مضعف الثلاثي لغات ثلاث، ضم فائه، والإشمام، وكسرها، وكذلك الأجوف، مع الاختلاف في أعلى اللغات وفي أدناها، والمثال كالصحيح مع جواز قلب الواو همزة، والمزيد والرباعي ومزيده كالثلاثي غير أنهم يضمون أول متحرك، وينقلون كسر العين إلى الفاء إذا كانت العين ألفاً، ثم يقلبونها ياء، نحو: استعاد: استُعِيد، وإذا كان مزيداً بتاء ضموا التاء والفاء، والمضارع يضم أول متحرك فيه، ويفتح ما قبل الآخر، مع نقل الفتحة إلى الفاء إذا كان أجوفاً. الكلمات المفتاحية: الفعل، المبني للمجهول، التغييرات، اللغة، حذف الفاعل.

**Abstract:**

This is a linguistic research that deals with the phenomenon of the passive building in the Arabic language, and it was made into an introduction, two chapters, and a conclusion. As for the first topic, it dealt with general issues of the passive building, one of which is the importance of the verb in the language, from which verbs and nouns are derived so that the language expands to express meanings, and so was The passive voice has importance in expressing what is in the same speaker, and it is a linguistic phenomenon specific to Semitic languages, but it disappeared, leaving no trace except in Arabic, and Arabic linguists studied it without agreeing on its term, and they differed in its being an original building or a change from the building for the known, and it tended to that it is a change from the predicate of the accusative, and that the deletion of its subject was for reasons, including: ignorance of it, knowledge of it, disdain for it, and lack of need for it, And if they omit the verb, the verb results in changes. The past tense includes its beginning and breaks what is before its end, and among the Arabs there are those who inhabit the same with ease, and in the three-linguistic double, he combined the fa', the sham, and breaking them, as well as the hollow, with the difference in the highest and lowest languages, and the example is as correct with The permissibility of reversing the waw hamza, the more, the quadrilateral and its more like the triple, except that they include the first movable, and they transfer the fraction of the eye to the fa if the eye is a thousand, then they turn it ya, towards: regained: restored, and if it is more baa, they include the ta and fa, and the present includes the first of your store in it and opens what Before the other, with the transfer of the hole to the F if it is hollow. Keywords: Elephant, passive voice, changes, languages, deletion of elephants.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد فلقد تناول العلماء الفعل من جوانب مختلفة، فدرسوا زمنه، وتصرفه، ومعربه ومبنيه، وحالات إعرابه، وصحته واعتلاله، ومما درسوه فيه حذف فاعله، وما يترتب عليه من تغيير لبناء الفعل، وإنابة مفعول عن فاعله، وفي هذا البحث يُدرس -إن شاء الله- الفعل المبني للمجهول، وقد جُعل في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وسيعرض المبحث الأول مسائل مختلفة في المبني للمجهول، أهمية المبني للمجهول، ومصطلحه، وأغراض حذف الفاعل، وأصالته، وكونه مغيرا عن الفعل المبني للفاعل، أو أصلي البناء، لا مغير، والمبحث الثاني يُعرض فيه للتغييرات التي تطرأ على الفعل المبني للمجهول، ماضيه ومضارعه، صحيحه ومعتله، مجردة ومزيده، وقد انتهج في البحث المنهج التحليلي الوصفي، وذلك لوصف ظاهرة البناء للمجهول في التراث اللغوي وصفا موضوعيا، مع شرح النصوص وتحليلها وتأويل ما استغلق منها، ونقدها استنادا إلى الأصول اللغوية.

أولا: مسائل في المبني للمجهول:

١- أهمية الفعل:

الفعل ركن في الجملة، وهو اللفظ الذي يعبر به المتكلم عما في نفسه، والمتكلم معني بالحدث؛ فالجملة الفعلية أصل في التعبير؛ لذلك عُنيت العربية بالفعل وأبنيته، واللغة في أول مبدئها تعتمد على الأسماء، وفي مراحل تطورها تزداد عنايتها بالفعل، لتثري اللغة، وتوسع الدلالات.

وللفعل المبني للمجهول كذلك أهمية في اللغة؛ إذ تزيد من خيارات المتكلم، وحذف الفاعل أصل في اللغات السامية بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية التي لا يحذف فيها الفاعل "عند النقل إلى ما يسمى فيه (صيغة التأثر)، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة"<sup>(١)</sup>، نحو: It is done by me.

(١) رجستر، التطور النحوي ص ١٤١.

## ٢- تعريف المبني للمجهول ومصطلحه:

"هو ما استُغني عن فاعله فأقيم مقامه المفعول، وأسند إليه معدولا عن صيغة فعل إلى فعل" (١). وقد مرَّ مصطلحه بتسميات مختلفة حتى اختار المعاصرون مصطلح المبني للمجهول، وإذا أهملنا إشارة القدماء إليه أحيانا بـ(فعل) فإن سيبويه كان تارة يسميه فعل المفعول (٢)، وتارة يسميه الفعل الذي شغل بالمفعول (٣)، والفراء يطلق عليه فعل لم يسم فاعله (٤)، وقد التزم هذا المصطلح كثيرًا ممن جاء بعده من النحاة، لكنهم غيروا فيه تغييرا يسيرا فتحولوا من الوصف فيه إلى الإضافة، فأسموه فعل ما لم يسم فاعله؛ كابن السراج، وأبو جعفر النحاس، والعكبري، وابن يعيش، وابن هشام (٥)، وأسماه ابن جنبي مبنيا للمفعول (٦)، وتابعه فريق من المعاصرين، ولعل مصطلح (ما لم يسم فاعله) أدق من غيره، فالمبني للمجهول من باب التغليب، فليس كل ما أتى عن الفاعل مفعولا، وأما اختيار المعاصرين مصطلح (المبني للمجهول) فيراد بها التسهيل على المتعلمين، فليس كل فاعل حُذِفَ مجهولاً، بل قد يحذف للعلم به، أو للخوف منه، وهذا التطويل دعا ابن هشام إلى التسهيل في الاصطلاح بأن يقال في نحو ضُرب: "فعل ماضٍ لم يسم فاعله، ولا نقل: مبني لما لم يسم فاعله؛ لما فيه من التطويل والخفاء" (٧).

## ٣- أغراض حذف الفاعل:

لحذف الفاعل أسباب، منها (٨):

أ- الخوف، نحو: قُتِلَ زيدٌ، لم يذكر المتكلم الفاعل خوفاً أن تعدَّ شهادة من المتكلم عليه.

ب- تعظيم الفاعل، نحو: قُتِلَ القاتل، وقطعت يدُ السارق، والفاعل فيهما الأمير، فحذف الفاعل فيهما إجلالاً له.

ج- الجهل به، نحو: سُرِقَ المال، إذا لم يعرف السارق.

(١) اللزمخشري، المفصل ص ٣٤٣، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٦٩.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ١ ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه ١ ص ٢٢٩.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١ ص ١٠٢، ١١٢.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول ١ ص ٧٦، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١ ص ٢١٢، ٣٢٢، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن ١ ص ٧٦، وابن

يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٩، وابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٠٥.

(٦) ينظر: ابن جنبي، المنصف ص ١١٤.

(٧) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٠٥.

(٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٦٩-٧٠.

د- عدم الحاجة إلى ذكر الفاعل، فيحذف اختصاراً، نحو: أَكَلِ الطَّعَامَ.

#### ٤- أصالة الفعل المبني للمجهول:

من الظواهر اللغوية الجديرة بالناية في اللغة العربية ظاهرة حذف الفاعل، وما يترتب عليه من قضايا نحوية وتصريفية، وتعد هذه الظاهرة سامية، لكنها ليست في اللغات السامية كلها، ولا هي فيما وُجِدَتْ فيها على حد سواء، بل إن من اللغات ما كان فيها ظاهرة الفعل المبني للمجهول، لكنها اختفت، أما اللغات السامية التي لم تعرف هذا البناء فكالآشورية، والسريانية، والآرامية، والحبشية، وأما التي عرفته فالعربية والعبرية القديمة<sup>(١)</sup>.

فالفعل المبني للمجهول باق في العربية الفصحى، وقد أعان على بقائه نزول القرآن باللغة العربية، فحفظ الله العربية الفصحى بطواهرها بحفظه القرآن، وأما في اللهجات العربية الدارجة المعاصرة فلا تكاد تجد للمبني للمجهول أثراً في كلامهم، إذ اكتفوا باشتقاق أفعال المطاوعة استئقالاتاً للمبني للمجهول، ويظهر أن ظاهرة البناء للمجهول مثل ظاهرة التثنية تختفي مع التطور اللغوي، ومع هذا فمن لهجاتنا العربية العامية الدارجة ما احتفظت بالمبني للمجهول كلغة نجد، إذ ما يزالون مستمسكين بهذا الفعل مع إمالة فائه إلى الكسر إذا كانت عينه مكسورة، وكسر الفاء إذا سكنت العين، كأن تكون العين ياء منقلبة عن ألف، أو يكون الفعل متصلاً ببناء التأنيث مما يجعلهم يسكنون عينه فراراً من توالي ثلاث حركات، يقولون: ضَرَبَ فلان، وصَيِمَ رمضان، وخرِفَ النخل، وخرِفَتِ النخلة، واستَعْمَلَ القلم.

ومما له صلة بأصالة الفعل المبني للمجهول الخلاف في كونه مغيراً عن المبني للفاعل، أو أنه موضوع أصلاً، ذهب سيويوه وجمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة من فعل الفاعل، وليست بأصل<sup>(٢)</sup>، وأكثر اللغويين على هذا المذهب، منهم ابن بابشاد، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن أم قاسم، والمكودي<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: برجمسترشر، التطور النحوي ص ١٤١، وبروكلمان، فقه اللغات السامية ص ١٢٦-١٤٠.

(٢) ينظر: سيويوه، الكتاب ٤ ص ٣٤٢، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٩٥١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٣٤٠، والسيوطي، همع الهولع ٦ ص ٣٦.

(٣) ينظر: ابن بابشاد، شرح المقدمة المحسبة ٢ ص ٣٧٠، والزمخشري، المفصل ٣٣٢، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص ٩١، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٠، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٩٥٢، وابن أم قاسم، توضيح المقاصد ٢ ص ٢٢، والمكودي، شرح الألفية ص ٦١.

وذهب الكوفيون والمبرد ونسبه ابن الطراوة إلى سيبويه إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول صيغة وضعت أصلاً، وليست مغيرة من صيغة بنيت للفاعل<sup>(١)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يبين في موضع الفاعل، نحو: جُنَّ وغمٌّ، ولا يُقال: جَنَّ الله زيدا، ولا غَمَّ الهلال، فثبت بذلك عنده أنه غير مغير من شيء؛ إذ لم يسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون (غُمَّ و(جُنَّ) مغيراً منه<sup>(٢)</sup>، وبأن كل واحد منهما مشتق من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثم فرَّق بينهما، فما كان مسنداً إلى الفاعل جعل على بناء، وما كان مسنداً إلى المفعول جعل على بناء آخر،... فليس قول من قال: إن الأصل بناء الفاعل، وبناء المفعول ثانٍ أولى ممَّن يقول العكس، وهو أن بناء المفعول به هو الأصل، وبناء الفاعل ثانٍ<sup>(٣)</sup>.

والصحيح ما عليه الجمهور، يدل على ذلك أمور، هي:

١. أن العرب قد تستعمل الفرع وتهمل الأصول، نحو: كاد زيد يقوم، و(يقوم) في استعمال في موضع (قائم)<sup>(٤)</sup>.

٢. أنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، نحو: طَوَّيت طَيًّا، ولَوَّيت لَوًّا، والأصل طَوَّياً ولَوَّياً، وهم مع ذلك يقولون: سُوِّيرَ وبُوعِ، فلا يدغمون الواو في الياء فدل ذلك على أنها مغيران من سائر وبائع، وأن اجتماع الواو والياء عارض، ولذلك لم يدغموا؛ إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فكان يجب الإدغام<sup>(٥)</sup>.

٣. أنه تقرر من كلام العرب أنه إذا أدى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان هُزمت الأولى منهما على اللزوم، فنقول في جمع واصل أو أصل، وفي تصغيره أو يَصِل، والأصلُ وَوَاصِلِ و وُويَصِلِ، لكنه أبدل من الواو الأولى همزة على اللزوم هروبا من ثقل الواوين، وهم مع ذلك يقولون: وُوري فلا يلتزمون الهمزة، فدل ذلك على أن وُوري مغيرٌ من واري، وأن اجتماع

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣ ص ١٢٤١، والسيوطي، همع الهوامع ٦ ص ٣٦.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٠، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧١.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٢ ص ٩٥١-٩٥٢.

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٠، والسيوطي، همع الهوامع ٦ ص ٣٦.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٠، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧١.

الواوين لازم فكان يلزم الهمز"<sup>(١)</sup>، وقد عدَّ ابن أبي الربيع هذا الدليل أقوى من الذي قبله؛ "لأنه قد يُقال: لم يقولوا في بُويع: بُيِّع؛ لأنهم لو قالوا لانتبس بفعل من بيَّع، فخرجوا عن القياس في بُويع محافظة على زوال اللبس، والدليل على أن زوال هذا اللبس عندهم مرعيُّ أنهم يقولون في قَاوِل: قُووِل، ولا يدغمون الواو الساكنة في التي بعدها، وإنما لم يدغموا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لانتبس ببناء المفعول من فاعل، ببناء المفعول من فَعَل"<sup>(٢)</sup>.

٤. "أن العرب أتت بالمفعول فضلة في بناء الفاعل، ولم تأت بالفاعل فضلة في بناء المفعول، ومثال ذلك أن العرب تقول: ضرب زيدٌ عمراً ترفع زيداً؛ لأنه الذي أسند إليه الفعل، وتنصب عمراً؛ لأنه فضلة جاءت لبيان متعلق الضرب، وليس الفعل طالبا لها ببنيته، وإنما يطلبها الفعل بحروفه... فلو كانت البنيتان أصليين لوجب أن يستويا، فأنتي بالفاعل فضلة في بناء المفعول، كما أتت بالمفعول فضلة في بناء الفاعل، أو لا تأتي بالمفعول منصوباً بعد الفعل المبني للفاعل، كما لم تأت بالفاعل منصوباً بعد الفعل المبني للمفعول"<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: التغييرات التي تطرأ على الفعل إذا بني للمجهول:

يكون بناء الفعل للمجهول بعمل بعض التغيير على بناء الفعل المبني للمعلوم، فيقال في ضَرَب: ضُرِب، وقد ذكر بعض المعاصرين "أن المبني للمجهول لم يبق منه شيء في لهجاتنا العربية الدارجة، وقد عدل عنه إلى ما سمي بالمطواع، فقيل: انهزم، ولا يقال هُزِم"<sup>(٤)</sup>، وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن لهجة أهل نجد ما زالت على استخدامه مع ما حصل لتلك الصيغة من تغيير، حيث أمالوا فاء الفعل إلى الكسر، وأبقوا عينه على كسره، قالوا في ضَرَب: ضُرِب، بدلاً من ضَرِب، وفي هَزَم هُزِم بدلاً من هَزِم، ولا يقولون: انهزم، ويبدو أن فقد صيغة المبني للمجهول تطور لغوي، فإن اللغات السامية كان للمبني للمجهول فيها صيغة خاصة، ثم فُقد المبني للمجهول من اللغة الحبشية

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٠-٥٤١.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٩٥٣.

(٣) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٤) ينظر: السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته ص ٩٧.

مطلقاً، وفي العبرية ضاعت الصيغة الأصلية للمبني للمجهول من الثلاثي، ونابت عنها صيغة الانفعال<sup>(١)</sup>.

### ١- بناء ماضي الثلاثي الصحيح:

عند بناء الفعل للمجهول يُغَيَّرُ بناء الفعل المبني للمعلوم، فيقال في ضَرَبَ: ضُرِبَ، على وزن فُعِلَ، وهذا الوزن مستقل؛ إذ يُنْتَقَلُ فيه من الضمة إلى الكسرة، ولا يخفى ثقل هذا، وقد اختير هذا الوزن الثقيل لقلّة استعماله، وقد جُعِلَ هذا الوزن الثقيل للمبني للمجهول؛ لأنه غريب في الأفعال، فوافق غرابة فعل في الأوزان وقلته<sup>(٢)</sup>، وقد ضموا فاء المبني للمجهول؛ لامتناع إسكانها لتعذر البدء بساكن، ولم يكسروها لتقل توالي كسرتين، ولم تفتح؛ لأنها في المبني للمعلوم مفتوحة، ولو فتحت لم يؤمن اللبس، وأمن اللبس مطلب لواضع اللغة.

وصنيعهم هذا هو اللغة الغالبة، غير أن تميماً وقيساً وبكراً استنقلوا الكسر بعد الضم كما استنقلوا الياء بعد الواو فأسكنوا عين المبني للمجهول<sup>(٣)</sup>.

### ٢- بناء المضغف الثلاثي للمجهول:

يجوز في المضغف الثلاثي ما جاز في الأجوف إذا بني للمجهول، وعند أبي حيان أن الجمهور لا يجيزون إلا الضم، والكوفيون يجيزون معه الكسر، قال: "المضاعف المدغم الثلاثي يجوز فيه إذا بني للمفعول ما جاز في باع إذا بني للمفعول، فنقول: حُبَّ زيد بالضم، وحِبَّ بالكسر، ويجوز الإشمام"<sup>(٤)</sup>، وقد ذكر لغة الكسر في موضع آخر، ونسب القول بها إلى بعض الكوفيين، ووافقهم، قال أبو حيان: "قال الجمهور: لا يجوز إلا ضم الفاء، وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح، وهو لغة لبني ضبّة، وبعض تميم ومن جاورهم يقولون: ردّ الرجل... وقال المهابادي: من أشم في قيل، وبيع أشم في رد، فعلى هذا يكون فيهما ما فيهما من إخلاص الضم، والإشمام، وإخلاص الكسر"<sup>(٥)</sup>، أما قوله: إن الجمهور لا يجيزون إلا ضم الفاء فقد تابعه فيه ابن هشام، وابن عقيل، والأزهري<sup>(٦)</sup>. وفيما قاله نظر؛ فإن سيبويه قد ذكر

(١) ينظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ص ٢٣٩.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤ ص ١٢٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ١١٤، وابن جني، الخصائص ٢ ص ١٤٤.

(٤) أبو حيان، تفسير البحر ٣ ص ٢٨٥.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣ ص ١٣٤٤.

(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢ ص ١٥٨، وابن عقيل، المساعد ١ ص ٤٠٤، والأزهري، شرح التصريح ١ ص ٢٩٥.

أنه يجوز في المضعف ما جاز في الأجوف المنقلبة عنه ألفا إذا بني للمجهول، قال: "اعلم أن لغة للعرب مطردة يجري فيها (فعل) من رددت مجرى (فعل) من قلت، وذلك قولهم: قد رددٌ وهددٌ... لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء... وقد قال قوم: قد رددٌ، فأملوا ليعلموا أن بعد الراء كسرة قد ذهبت"<sup>(١)</sup>، وتابعه كثير كأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور، وابن مالك، وابنه<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال: إن سيبويه لم يجز الكسر هنا، وما ذكره فلإشارة إلى أن من العرب من يكسر، ومنهم من يميل، وربما ذكر سيبويه شيئاً من لغات العرب وردها؛ لمخالفتها قواعده التي بناها على الشائع من كلام العرب، وما يمكن أن يقال هنا: إن أبا حيان ذكر أن في الأجوف ثلاث لغات، ولم يقل: إن الجمهور لا يجيزون إلا وجهاً واحداً، على الرغم من ذكر الجمهور للغات الثلاث وعلو لغة الكسر، وعندما ذكر أبو حيان المضعف فإنه ذكر أن الجمهور لا يجيزون إلا الضم، والصحيح أنهم يجيزون فيه ما أجازوا في الأجوف، فرأيهم في المسألتين واحد، إلا إشارتهم إلى علو لغة الضم في المضعف. والغريب في الأمر إغفاله رأي من سبقه، ومتابعة غير قليل ممن جاء بعده في هذه المسألة، لكن لم نعدم من يخالفه ممن جاء بعده كابن أم قاسم الذي قال عن لغة إخلاص الضم: "قال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز"<sup>(٣)</sup>، فلعله يشير إلى ما نسبته أبو حيان للجمهور، وكذلك صنع المكودي<sup>(٤)</sup>، والداميني<sup>(٥)</sup>.

والضم -كما سلف- في نحو رددٌ هو الأجودُ الأكثر، وأقلها إخلاص الكسرة<sup>(٦)</sup>، وثالث اللغات الإشمام، وهو دون الضم، وفوق الكسر، ويكون بإمالة الكسرة على الضمة؛ لأن لغة الضم هي الأفضى<sup>(٧)</sup>، وإنما أشمَّ من أشمَّ في نحو: (رددٌ)؛ ليعلموا أن بعد الراء كسرة قد ذهبت"<sup>(٨)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة ١ ص ٣٤٥-٣٤٦، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤١، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ ص ٦٠٦، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٢٢٣.

(٣) ابن أم قاسم، توضيح المقاصد ٢ ص ٢٧.

(٤) ينظر: المكودي، شرح الألفية ص ٦٢.

(٥) ينظر: الداميني، تعليق الفرائد ٤ ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٣، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥.

(٧) المصدران أنفسهما، الموضعان أنفسهما.

(٨) سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٣، وينظر: ابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤١.

## ٣- بناء معتل الفاء الثلاثي للمجهول:

حكمه حكم الصحيح السالم، نحو: وَعَدَّ، وَيَسَّرَ، والمبني للمجهول منهما: وَعَدَّ، وَيُسِّرَ، ويجوز قلب الواو همزة، نحو: أُعِدَّ<sup>(١)</sup>.

## ٤- بناء معتل اللام الثلاثي للمجهول:

حكمه حكم الصحيح، غير أنه تتقلب لامه ياءً لتطرفها بعد كسر، نحو: دعاء، ومشى، فإذا حذف فاعلهما قيل: دُعِيَ، ومُشِيَ<sup>(٢)</sup>.

## ٥- بناء ماضي الثلاثي الأجوف المنقلبة عينه ألفا للمجهول:

للعرب في ذلك ثلاث لغات، هي:

## أ- إخلاص كسر فاء الفعل:

الفعل الثلاثي الذي انقلبت عين فعله ألفا في الماضي إذا بني للمجهول أخلص كسر أوله، وسكنت عينه ياء في لغة قریش ومجاوريه من بني كنانة، وأشار إلى هذه اللغة جمهور اللغويين<sup>(٣)</sup>. وعللوا عدم ضمهم لفاء هذا الفعل أن القياس يقتضي أن يجرى المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانيه، لكن العرب استنقلت الكسرة على حرف العلة، فنقلوها إلى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما كان الحال في نحو ميعاد وميقات وميزان، وأصلها مَوْعَاد ومَوْقَات ومِوْزَان؛ لأنها من الوعد والوقت والوزن، وأما الياء فتثبت عندهم لانكسار ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

ولغة إخلاص الكسر هي أعلى اللغات<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر سيبويه أن اللغات الأخرى "دواخل على قيل وبيع وخيف وهيب، والأصل الكسر"<sup>(٦)</sup>، وقد تابعة على أن لغة إخلاص الكسر هي الأفصح جمع من اللغويين، منهم الزجاجي، وابن جني، والرضي وابن أم قاسم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤١.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الشافية ٣ ص ١٦٥-١٧٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب ٣ ص ٣٤٢، والزجاجي، الجمل ص ٧٦، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، وابن بابشاذ، شرح المقامة المحسبة ٢ ص ٣٧١، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص ٩٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣ ص ١٣٤١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٣، والزجاجي، الجمل ص ٧٦، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٢، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٢٣٢، والماميني، تعليق الفراند ٤ ص ٢٦٥.

(٥) ينظر: حيدرة اليمنى، كشف المشكل ص ٣٠٩، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠.

(٦) سيبويه، الكتاب ٤ ص ٣٤٢.

(٧) ينظر: الزجاجي، الجمل ص ٧٦، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، والرضي، شرح الكافية ٢ ص ٢٧٠، وابن أم قاسم، توضيح المقاصد ٢ ص ٢٥.

### ب- الإشمام:

وهو ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على ما آخره ضمة، أو عند نطق حرف حُذفت ضمته عند للإدغام، وقد يعبر به عن الضمة المختلطة، أو عن إمالة الكسرة نحو الضمة، وهو هنا دون الضم، وفوق الكسر، ويكون بإمالة الكسرة على الضمة؛ لأن الأفضى في اللغة الضمُّ، ومن أشمَّ في نحو: رُدَّ فليعلم أن بعد الراء كسرة قد ذهبت<sup>(١)</sup>.

وقد أشار إلى لغة الإشمام جمهور اللغويين، منهم سيبويه، والزجاجي، وابن بابشاذ، وأبو البركات الأنباري، وحيدرة اليمني، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر سيبويه علة الإشمام فقال: "بعض العرب... يشم إرادة أن يبين أنها (فُعِل)"<sup>(٣)</sup>، أي: حرصاً على بيان أن الأصل الضم. واختلف في الإشمام هنا، فعدَّه بعضهم ظاهرة صوتية، قال أبو عمرو الداني: "الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، ولا بد من سماعه، وقال سيبويه في باب من أبواب الجزاء: وسمعنا من العرب من يشم الضم، وظاهر هذا الكلام أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال الداني"<sup>(٤)</sup>، والذي قال سيبويه: "وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع إشمام القاف في يؤرقني من قوله:

حَتَّى أَنَامُ لَا يُورِقُنِي الْكَرِيُّ لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ"<sup>(٥)</sup>

واستنتاج أبي حيان من كلام سيبويه أن الإشمام مسموع مسبق إليه، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن الإشمام "أدل على فُعِلَ؛ ألا ترى أنهم قد قالوا: كيد زيد يفعل، وما زيل يفعل، وهم يريدون فَعَلَ. فإذا حركوا الفاء هذه التحريكة أُمِنَ بها التباس المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وانفصل بها فدلَّت عليه، وكان أشدَّ إبانة للمعنى المراد"<sup>(٦)</sup>، يريد أن إسماع الإشمام يفرق بين (قال) المُمَالَة وبين المبنية للمفعول، وعلى هذا المذهب كثيرون كأبي جعفر النحاس، وابن جني، وابن يعيش، وابن أبي الربيع، والرضي، وابن

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٣، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤١ .

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٤٢٣، والزجاجي، الجمل ص ٧٦، وابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ٢ ص ٣٧١، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص ٩٢، وحيدرة اليمني، كشف المشكل ص ٣١٠، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ ص ٦٠٤.

(٣) سيبويه، الكتاب ٤ ص ٣٤٢، وينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ٢ ص ٣٧٢، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص ٩٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠، والرضي، شرح الكافية ٢ ص ٢٧١.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣ ص ١٣٤١.

(٥) سيبويه، الكتاب ٣ ص ٩٥، والبيت لا يعرف قائله، ينظر: ابن جني، الخصائص ١ ص ٧٣.

(٦) أبو علي الفارسي، الحجة ١ ص ٣٤٥.

عقيل، وابن أم قاسم، والأشْمُونِي<sup>(١)</sup>، وتأكيدا على أن الإشمام هنا ظاهرة صوتية أطلق بعضهم على هذه الظاهرة مصطلح (الروم)، قال الأخفش: "ومنهم من يروم الضم في {قِيلَ} مثل رومهم الكسر في {رُدَّ} لغة لبعض العرب في {رُدَّ}، فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين، وبعضهم لا يكسر الراء، ولكن يشمها الكسر، كما يروم في {قِيلَ} الضم"<sup>(٢)</sup>، وكذلك الزجاج، فقد قال: "الأصل في {قِيلَ}: قُولٌ، ولكن الكسرة نقلت إلى القاف؛ لأن العين من الفعل في قولك: (قال)نُقلت من حركة إلى سكون، فيجب أن تلزم هذا السكون في سائر تصرف الفعل، وبعضهم يروم الضمة في {قِيلَ}"<sup>(٣)</sup>، وقد صرح بعض المتأخرين بأن هذه الظاهرة حقها أن تسمى روما، قال مكي بن أبي طالب: "إن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة روم؛ لأنه لا يسمع [أي: الإشمام في غير المبني للمجهول]، نحو: ترجمتهم الإشمام في {سَيِّتَ} و {قِيلَ} وشبهه، هذا إشمام يسمع فهو كالروم"<sup>(٤)</sup>.

وعده آخرون -منهم الزجاجي- كإشمام الوقف "لا يُضبط إلا بالمشافهة"<sup>(٥)</sup>، ومنهم ابن جني، قال: "ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين، لا للأذن، وليست هناك حركة البنية"<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا ابن عصفور<sup>(٧)</sup>، وقد اختلَف في توقيت ضم الشفتين، فـ"من الناس من ذهب إلى أنك في (قيل) وما أشبهها تضم شفتيك قبل النطق بفاء الكلمة، ثم تنطق بفاء الكلمة بكسرة خالصة، لا يدركه إلا من يبصرك، ومنهم من قال: بل بعد النطق بفاء الكلمة: تضم شفتيك، وتجري مجرى إشمام الوقف"<sup>(٨)</sup>، ولعل الذين سوّوا بين إشمام الوقف وإشمام المبني للمجهول أرادوا بتسويتهم تلك طرد مصطلح الإشمام.

والذي يظهر أن الإشمام -كما قال ابن عقيل- لا بد من سماعه، فهو "كسر ما قبل العين بإشمام الضم... وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت؛ لأن هذا غير ممكن في الوصل، وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئا

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١ ص ١٣٨، وابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٥٩٤، والرضي، شرح الكافية ٢ ص ٢٧١، وابن عقيل، المساعد ١ ص ٤٠٢، وابن أم قاسم، توضيح المقاصد ٢ ص ٢٥، والأشْمُونِي، شرح الألفية ١ ص ٢٢٣.

(٢) الأخفش، معاني القرآن ١ ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعراجه ١ ص ٨٧.

(٤) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ١ ص ١٢٢، وينظر: ابن أم قاسم، توضيح المقاصد ٢ ص ٢٥.

(٥) الزجاجي، الجمل ص ٧٦.

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص ١ ص ٧٣.

(٧) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٢.

(٨) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٥٩٥.

من صوت الضمة<sup>(١)</sup>، فهو تقريب صوت من نطق صوت آخر بحيث ينتج صوت فيه خصائص مشتركة بين الصوتين<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يكون مصطلح الإشمام في المبني للمجهول من نحو (قال) تقريباً للضمة إلى الكسرة بإمالة إحداها إلى الأخرى، مما يعني أن هذه الظاهرة تُدرك بالعين والأذن، لا العين فقط، وليس كما قال ابن جني.

ج- إخلاص الضم :

في باب (قال) عند العرب لغة ثالثة، وهي إخلاص ضم فاء الكلمة وسكون عينه وأوياً ولم يقرأ بها، وهي لغة هذيل وبني دبير<sup>(٣)</sup>، وقد قيل عن قوله تعالى: {وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ<sup>(٤)</sup>: "قرأ الجمهور: {سِيءَ} بكسر السين... وقرأ عيسى وطلحة (سوء) بضمها، وهيلغة هذيل وبني دبير"<sup>(٥)</sup>، وقد أشار إلى إخلاص الضم هنا سيبويه، والزجاجي، وأبو جعفر النحاس، وابن بابشاذ، وحيدرة اليميني، وابن يعيش، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

وهذه اللغة أقل اللغات، قال عنها الزجاجي: "لم تجئ في القرآن لشذوذها وقتلها"<sup>(٧)</sup>، وتابعه ابن جني<sup>(٨)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(٩)</sup>.

٦- بناء المبني للمجهول من ماضي الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد: يضم أول متحرك فيه ويكسر ما قبل الآخر، فإن كانت عينه في المبني للمعلوم ألفاً منقلبة عن أصل فإنهم يقلبونها ياءً ساكنة، ويجعلون الكسرة لما قبلها، وإن كانت الزيادة تاء في أوله ضمت وضم معها فاء الفعل، وإن كان بعد الفاء ألف مزيدة تقلب واواً<sup>(١٠)</sup>، نحو: أكرم، وقاتل، وعلم، وانسحب، وانتصر، وأبان، واعتاد، وتقدم، وتعارك، واستدرك، واستعد، واستدان، وزلزل، وتزلزل، والمبني للمجهول منها: أكرم، وقوتل،

(١) ابن عقيل، المساعد ١ ص ٤٠٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٣٤٣، وابن جني، الخصائص ٢ ص ١٤٤-١٤٥، والرضي، شرح الشافية ٢ ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) ينظر: أبو حيان تفسير البحر ١ ص ١٩١.

(٤) من سورة العنكبوت، من الآية ٣٣.

(٥) أبو حيان تفسير البحر ٧ ص ١٤٦.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤ ص ٣٤٢، والزجاجي، الجمل ص ٧٧، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١ ص ١٣٨، وابن بابشاذ، شرح المقننة المحسنة ٢ ص ٣٧٢، وحيدرة اليميني، كشف المشكل ص ٣١٠، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١ ص ٥٤٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢ ص ٦٠٥، وابن هشام، أوضح المسالك ٢ ص ١٥٥.

(٧) الزجاجي، الجمل ص ٧٧، وينظر: الرضي، شرح الكافية ٢ ص ٢٧٧.

(٨) ينظر: ابن جني، المحتسب ١ ص ٣٤٥.

(٩) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ص ٩٥٦.

(١٠) ينظر: ابن جني، المنصف ص ١١٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠، والسيوطي، همع الهوامع ٦ ص ٣٦-٣٧.

وَعُلِّمَ، وَاَنْسُحِبَ، وَاَنْتَصِرَ، وَاَبِينُ، وَاَعْتَيْدُ، وَاَتَقَدِّمُ، وَاَتُعَوِّرُكَ، وَاَسْتُدْرِكُ، وَاَسْتُعِدُّ، وَاَسْتُدِينُ، وَاَزْلُزِلُ، وَاَتَزَلِّزِلُ.

٧- بناء المبنى للمجهول من مضارع الثلاثي الصحيح، ومزيده، ومعتله، والرباعي:

المضارع أقل من الماضي تغييرات عند بنائه للمجهول، ويعود ذلك لاطراد ابتدائه بحرف المضارعة فيضم حرف المضارعة، وتُسكن الفاء، وتُفتح العين، فإن كانت عينه في المبنى للمعلوم واولاً أو ياء قلبوها ألفاً، وجعلوا الفتحة على فاء الكلمة، وإن كان مضاعفاً، أبقوا التضعيفَ، وجعلوا الفتحة على عين الفعل<sup>(١)</sup>، وإن كان معتل اللام فتقلب لामه ألفاً لتطرف حرف العلة بعد فتح، نحو: يأكل، ويكرم، ويستقبل، ويدحرج، ويقول، ويعدُّ، ويدعو إذا بنوها للمجهول قالوا: يُأْكَلُ، وَيُكْرَمُ، وَيُسْتَقْبَلُ، وَيُدْحَرَجُ، وَيُقَالُ، وَيُعَدُّ، وَيُدْعَى.

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢ ص ٢٧٢، والمنصف ص ١١٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٧ ص ٧٠.

الخاتمة:

- لعل أكثر ما يثير اهتمام الباحث في درس المبني للمجهول:
- أهمية المبني للمجهول في اللغة.
  - أصالته في العربية وانعدامه في اللغات الأخرى، وهذا دليل غنى وتحضر تتصف به العربية.
  - اختلاف اللغويين في مصطلحه، وانفراد ابن هشام بتعليل استحسان مصطلح ما لم يسم فاعله، فلا هو مبني للمفعول في كل حال، ولا بناؤه للجهد بفاعله في أحوالها كلها.
  - خطأ ابن الطراوة في نسبة القول بأن بناء المبني للمجهول أصل، لا مغير إلى سيبويه الذي ذكر في كتابه أنه مغير، وتابعه البصريون.
  - خطأ أبي حيان إذ نسب للجمهور أنهم لا يجيزون ضم المضعف إذا بني للمجهول، والصواب أنهم يجيزون فيه ما أجاز في الأجوف المنقلبة عنه ألفاً.
  - إخلاص الكسر أعلى اللغات في نحو (قيل)، وأدناها إخلاص الضم.
  - الإشمام في (قيل) ونحوها مسموع لرفع اللبس بينها وبين قال الممالة، وقد سبق إلى هذا سيبويه، فالإشمام يسمع ويرى.
  - إخلاص الضم أعلى اللغات في نحو (رُدَّ)، وأدناها إخلاص كسر.

## المصادر والمراجع:

- الأخفش، سعيد بن مسعدة (٢١٥):
- معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد الورد (بيروت: عالم الكتب، (د.ت.)).
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (٩٠٥):
- شرح التصريح على التوضيح، (القاهرة: دار عالم الكتب، (د.ت.)).
- الأشموني، علي بن محمد (٩٠٠ أو ٩٢٩):
- شرح الألفية على ألفية ابن مالك، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.)).
- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩):
- شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط ١ (الكويت: (د.ن)، ١٩٧٦م).
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧):
- أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي، (د.ت.)).
- برجستراشر، جوتهولف (١٩٣٣):
- التطور النحوي للغة العربية، جمع وإعداد وتصحيح: رمضان عبد التواب، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م).
- بروكلمان كارل (١٩٧٥):
- فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٧٧م).
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (٦١٦):
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض (القاهرة: دار الحديث، (د.ت.)).
- أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨):
- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط ١ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان (٣٩٢):
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧١-١٩٥٢م).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندواي، ط ٢ (دمشق: دار القلم، ١٤١٣-١٩٩٣م).

- المحتسب في تبیین وجوه القراءات ولإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلبي (القاهرة: وزارة الأوقاف بمصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط١ (بيروت: دار الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- حیدرة الیمني، أبو الحسن علي بن سلیمان (٥٩٩):  
كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، ط١ (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
  - أبو حیان، أثیر الدین محمد بن یوسف (٧٤٥):  
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
  - تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وزكريا النوني، وأحمد الجمل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
  - الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر (٨٢٧):  
تلقيق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١ (الرياض: مطبعة الفاروق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
  - ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (٦٨٨):  
البيسط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
  - الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦):  
شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الرفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
  - شرح الكافية في النحو (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
  - الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١):  
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١ (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ-١٩٨٦م).
  - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٤٠):  
الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨):  
المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- السامرائي، إبراهيم:  
الفاعل: زمانه وأبنيته، ط٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد سهل (٣١٦):  
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦):  
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٤١١هـ-١٩٩١م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠):  
الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (٩١١):  
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- عبد التواب، رمضان:  
المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ابن عصفور، (أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩):  
شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، د.ت.).

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩):  
المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكة المكرمة: كلية الشريعة  
بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠-١٩٨٠م).
- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧):  
الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن  
مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط١ (دمشق: دار المأمون للتراث،  
١٤١١-١٩٨٨م).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧):  
معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣ (بيروت: عالم  
الكتب، ١٤٠٣-١٩٨٣م).
- ابن أم قاسم، أبو عبد الله بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩):  
توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط٢ (القاهرة:  
مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ت.)).
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢):  
شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ (مكة المكرمة: دار المأمون  
للتراث، ١٤٠٢-١٩٨٢م).
- المبرد، أبو العباس محمد يزيد (٢٨٥):  
الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد بن أحمد الدالي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة،  
١٤١٣-١٩٩٣م).
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح (٨٠٧):  
شرح الألفية في علمي الصرف والنحو (بيروت: دار الفكر، (د.ت.)).
- مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي (٤٣٧):  
الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان  
(دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤-١٩٧٤م).
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد (٦٨٦):  
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد (بيروت: دار الجيل، (د.ت.)).

- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١):  
الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل (الرياض: جامعة الرياض،  
١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طه (بيروت:  
دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣):  
شرح المفصل (القاهرة: مكتبة المتنبّي، (د.ت)).